

د. أحمد عبد العزيز محمد أبو الحسن

باحث ما بعد الدكتوراه/ مركز أبحاث القانون والتكنولوجيا

الناشئة/ كلية القانون/ الجامعة البريطانية بمصر

تعليق على حكم محكمة العدل الأوروبية
في قضية مشرف حماية البيانات الشخصية
الأوروبي ضد مجلس التسوية الموحد
الصادر في (٤ سبتمبر ٢٠٢٥): نسبة
التكيف وإطلاق الالتزامات

■ **المراسلة:** د/ أحمد عبد العزيز محمد أبو الحسن

باحث ما بعد الدكتوراه/ مركز أبحاث القانون والتكنولوجيا

الناشئة/ كلية القانون/ الجامعة البريطانية بمصر

■ **البريد الإلكتروني:** ahmed.aboualhassan@bue.edu.eg

■ **نسق توثيق البحث** أحمد عبد العزيز محمد أبو الحسن

تعليق على حكم محكمة العدل الأوروبية في قضية مشرف
حماية البيانات الشخصية الأوروبي ضد مجلس التسوية الموحد
الصادر في (٤ سبتمبر ٢٠٢٥): نسبة التكيف وإطلاق الالتزامات
المجلد الخامس، العدد الأول، أبريل ٢٠٢٥

مقدمة

في ٤ سبتمبر ٢٠٢٥، أصدرت محكمة العدل الأوروبية حكمها في قضية «مفوض حماية البيانات الأوروبي الاتحادي ضد مجلس التسوية الموحد EDPS vs SRB^(١)»، وهو حكم شكّل علامة فارقة في مسار تطور مفهوم البيانات الشخصية (personal data)، حيث لعبت المحكمة فيه الدور الأبرز في صياغة هذا التطور

وفي هذا التعليق، سنتناول الحكم من زاويتين رئيسيتين: أولاً، توضيح الإشكالية القانونية التي تناولها وأثرها على مفهوم حماية البيانات الشخصية؛ وثانياً، استعراض بعض الأحكام السابقة لمحكمة العدل الأوروبية التي ساهمت في تطوير تعريف البيانات الشخصية، في محاولة لفهم طبيعة هذا المفهوم المتطور والمعقد، كما أظهره الحكم محل التعليق، وكما بين هذا الحكم محل التعليق المرن والمتغير أيضاً

أولاً: تعريف البيانات الشخصية والبيانات الشخصية المستعارة جزئياً pseudonymized data:

أ: تعريف البيانات الشخصية:

من المهم بمكان قبل أن نتطرق للحكم محل التعليق، الإشارة للتعريف القانوني المستقر حالياً للبيانات الشخصية، وهو ما تبنته معظم قوانين حماية البيانات الشخصية المتأثرة باللائحة العامة الأوروبية لحماية البيانات الشخصية GDPR ومنهم القانون المصري رقم ١٥١ لسنة ٢٠٢٠ لحماية البيانات الشخصية، والذي ينص في شقه الأساسي على أن البيانات الشخصية هي: (أي بيانات متعلقة بشخص طبيعي محدد، أو يمكن تحديده بشكل مباشر أو غير مباشر عن طريق الربط بين هذه البيانات وأي بيانات أخرى)^(٢)، وهو ما يعني أنه أي بيان^(٣) يمكن من خلاله التعرف وتحديد شخص معين سواء بواسطة هذا البيان منفرداً أو بجمعه مع بيانات أخرى، فيمكن إذن أن يكون البيان ليس شخصياً حين تقديمه بشكل منفرد، فمثلاً «س»

1 European Data Protection Supervisor v Single Resolution Board (Case C-413/23 P) EU:C:2025:645, Curia <https://curia.europa.eu/juris/document/document.jsf?text=&docid=303863&pageIndex=0&doclang=EN&mode=req&dir=&occ=first&part=1&cid=16466915>, accessed 6 November 2025.

٢ جمهورية مصر العربية، قانون رقم ١٥١ لسنة ٢٠٢٠ بإصدار قانون حماية البيانات الشخصية، م: ١ (في تطبيق أحكام هذا القانون، يقصد بالكلمات والعبارات التالية المعنى المبين قرين كل منها: (البيانات الشخصية: أي بيانات متعلقة بشخص طبيعي محدد، أو يمكن تحديده بشكل مباشر أو غير مباشر عن طريق الربط بين هذه البيانات وأي بيانات أخرى كالاسم، أو الصوت، أو الصورة، أو رقم تعريف، أو محدد للهوية عبر الإنترنت، أو أي بيانات تحدد الهوية النفسية، أو الصحية، أو الاقتصادية، أو الثقافية، أو الاجتماعية)، (EU) Regulation (EU) ٢٠١٦/٦٧٩, art ٤.

٣ بيان data يقابلها معطى في القانون التونسي الأساسي عدد 63 لسنة 2004 يتعلق بحماية المعطيات الشخصية، والقانون الجزائري الأساسي عدد 63 لسنة 2004 يتعلق بحماية المعطيات الشخصية، والقانون المغربي رقم 08-09 يتعلق بحماية الأشخاص الذاتيين تجاه معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، وهو اللفظ الذي نعتقد أنه أدق لغوياً عن كلمة بيانات نظراً لتوافق أصلها اللغوي مع أصل كلمة data الأجنبي فهما الاثنان يعنيان شيئاً يعطى، للمزيد راجع: أحمد عبد العزيز محمد أبو الحسن، النظام القانوني لحماية البيانات الشخصية (رسالة دكتوراه، كلية الحقوق جامعة الإسكندرية ٢٠٢٢) ٣١.

هو موظف في شركة ماء، ولكن حين نعرف «س» بإسمه الكامل أو حتى لقبه مع معرفة الشركة التي يعمل بها فإننا يمكن حين إذن تحديد «س» بشكل أكثر دقة، وهو ما أوضحه بقية تعريف البيانات الشخصية في اللائحة الأوروبية بشكل أفضل في حيث أشارت للمعرف identifier وهو ما يمكن الإشارة إليه على أنه بيان رئيسي محدد^(٤) بدونه تنتفي إمكانية تحديد الشخص الطبيعي أي الشخص موضع البيانات بشكل دقيق، كمثال الاسم، رقم الهوية الوطنية، أو بروتوكول الإنترنت مثلا

فالبيانات الشخصية هي في جوهرها أداة للتحديد والتعريف، وهو ما يختلف بين البشر والآلة والذكاء الاصطناعي، ولهذا فإن البيانات الشخصية ذات طبيعة متغيرة طبقا لقدرة المتلقي على فهمها وربطها والاستفادة منها، فإن انتزعنا منها تلك القدرة التي تمنحها للمتلقي زالت خطورتها وبالتالي تتغير طبيعتها القانونية والحماية الممنوحة لها، فكمثال يمكن أن ينتشر تسجيل صوتي ما لشخص ما يشكل خطورة عالية على هذا الشخص، ولكن لا يمكن ربط هذا التسجيل بشخص محدد، وبالتالي يصبح التسجيل الصوتي بيانا مجهلا لا بيانات شخصيا، ولا يكتسب تلك الصفة إلا عندما يربط بشخص معين، وهو ما يمكن أن يحدث إما لعامل بشري أو عامل تقني، لذا نرى وجوب أخذ تطورات التقنية في الحسبان عند التعامل مع البيانات المجهلة، وهو ما ينقلنا للنقطة التالية ألا وهي البيانات المجهلة والبيانات الشخصية الخاضعة لاستعارة الهوية الجزئية pseudonymized data.

ب: البيانات الشخصية المجهلة والبيانات الشخصية الخاضعة لاستعارة الهوية الجزئية:

ومن هذا الايضاح يمكن أن نستنتج أن البيان -حتى لو كان شخصا في هيئته الأولى- إذا لم ينجم عنه إمكانية تحديد شخصا طبيعيا بعينه فلا يمكن اعتباره بيانا شخصيا، وبالتالي لا يخضع المتحكم فيه ومعالجه لأحكام قوانين حماية البيانات الشخصية، وهي حالة البيانات المجهلة وهي البيانات التي لا توجد وسيلة على الإطلاق لتحديد الشخص المعني بالبيانات، وكمثال عليها حالات الجمع التي لا يتم تحديد الشخص المعني بالبيانات أثناء عملية الجمع ذاتها ومع ابتدائها، وهذه تخرج بالكلية من نطاق البيانات الشخصية، ولكن لو كانت هناك وسيلة للتحديد فهي ليست بيانات مجهلة بل بيانات شخصية خضعت لعملية الاستعارة الجزئية، أي فصل مجموعات البيانات عن بعضها كفصل البيانات الطبية عن اسم المريض، وهو ما يستخدم في حالات البحث العلمي الاكلينيكي والذي من شروطه عدم وجود إمكانية لإعادة تعريف الشخص المعني بالبيانات

4 Identifier: Unique data used to represent a person's identity and associated attributes. A name or a card number are examples of identifiers, form more please see: NIST, 'Identifier' <https://csrc.nist.gov/glossary/term/identifier>, accessed 6 November 2025.

فعملية استعارة الهوية الجزئية pseudonymization هي حسب اللائحة العامة الأوروبية لحماية البيانات الشخصية "تعني معالجة البيانات الشخصية بطريقة لا يمكن من خلالها إسناد تلك البيانات إلى شخص طبيعي محدد الهوية أو قابل للتحديد، من دون استخدام معلومات إضافية، شريطة أن تُحفظ تلك المعلومات الإضافية بشكل منفصل، وأن تخضع لتدابير فنية وتنظيمية تضمن عدم إسناد البيانات الشخصية إلى شخص طبيعي محدد أو قابل للتحديد"^(٥)، وأيضاً حسب مرسوم بقانون اتحادي لحماية البيانات الشخصية بدولة الإمارات العربية المتحدة "آلية إخفاء البيانات: المعالجة التي يتم إجراؤها على البيانات الشخصية بطريقة تؤدي بعد إتمام المعالجة إلى عدم إمكانية ربط وتنسيب هذه البيانات بصاحب البيانات دون استخدام معلومات إضافية، شريطة أن تكون تلك المعلومات الإضافية محفوظة بشكل مستقل وأمن، ووفقاً للتدابير والإجراءات التقنية والتنظيمية المحددة بموجب أحكام هذا المرسوم بقانون، لضمان عدم ارتباط البيانات الشخصية بشخص طبيعي محدد أو يمكن التعرف عليه من خلالها"^(٦)، وأيضاً عرفت الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي "سدايا" في دليلها الاسترشادي لإتلاف البيانات الشخصية وإخفاء الهوية والترميز على أنها: «إخفاء الهوية: على جهة التحكم التأكد من إزالة المعارف المباشرة وغير المباشرة لصاحب البيانات الشخصية بطريقة تجعل من المتعذر تحديد هوية صاحبها، كما لا تعد البيانات التي جرى إخفاء هوية أصحابها بيانات شخصية، وبالتالي لا تخضع لنطاق نظام حماية البيانات الشخصية»^(٧)، إذن فعملية استعارة الهوية الجزئية pseudonymization هي عبارة عن « لفصل بين مجموعات البيانات الشخصية من خلال حفظ بيانات التعريف الأساسية في مستودع مستقل عن بقية البيانات، مع الإبقاء على إمكانية الربط بين المجموعتين عند الحاجة وبصورة مقيدة»، وهو نظرياً حل جيد لنزع قدرة البيانات الشخصية على تعريف الشخص المعني بالبيانات، وبالتالي تقليل خطورتها، ولكن كما قلنا سابقاً يجب مراعاة الملابسات والمتغيرات البشرية والتقنية عند تطبيقه تقنياً والحكم عليه قانوناً

ولهذا لم تنص اللائحة العامة لحماية البيانات الشخصية بشكل مباشر على أن عملية استعارة الهوية الجزئية pseudonymization تخرج البيانات الشخصية من نطاق اللائحة، ولكنها نصت على أنها عملية تساهم في تقليل المخاطر التي قد

5 Regulation (EU) 2016/679 of the European Parliament and of the Council of 27 April 2016 on the protection of natural persons with regard to the processing of personal data and on the free movement of such data (General Data Protection Regulation) [2016] OJ L119/1, art 4(5).

٦ الإمارات العربية المتحدة، مرسوم بقانون اتحادي رقم (٤٥) لسنة ٢٠٢١ بشأن حماية البيانات الشخصية، م: ١، مستخرج

من موقع تشريعات دولة الإمارات العربية المتحدة، تاريخ آخر زيارة: ٢٠٢٥/١١/١٦، <https://ar/ae.gov.uae/legislation/> ١٩٧٢/legislations

٧ الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي، الدليل الاسترشادي لإتلاف البيانات الشخصية وإخفاء الهوية والترميز، ٢٠٢٤، ص: ٧.

تعليق على حكم محكمة العدل الأوروبية في قضية مشرف حماية البيانات الشخصية الأوروبية ضد مجلس التسوية الموحد الصادر في (٤ سبتمبر ٢٠٢٥): نسبية التكيف وإطلاق الالتزامات

يتعرض لها الشخص المعني بالبيانات الشخصية جراء معالجة بياناته الشخصية^(٨)، مما قد يمكن من عمل حوافز للمتحمكين في البيانات الشخصية لتطبيق تقنيات الاخفاء على البيانات الشخصية التي يتحكموا بها بشروط معنية تضمن فاعلية مثل تلك الإجراءات التقنية^(٩).

هذا الإجراء التقني قد كان دوما محل نقاش في مجال حماية البيانات الشخصية، فيما يتعلق بفاعليته، وهل البيانات الشخصية المجهلة تعتبر بيانات شخصية أم لا، وهو ما ينقلنا للقضية موضوع التعليق

ثانيا: الوقائع والحكم:

أ: مسألة تسوية بنك بانكو بوبيلار الأسباني:

بدأت وقائع القضية بقرار المصرف المركزي الأوروبي في عام ٢٠١٧ بأن بنك بانكو بوبيلار الأسباني Banco Popular Español على وشك الإفلاس أو يقترب من الإفلاس، بالتالي أعلم مجلس التسوية الموحد Single Resolution Board (SRB) (١٠)، والذي بدأ عملية التسوية للبنك^(١١)، طبقا لأليات قانون التسوية الأوروبي^(١٢).

ومن ضمن الالتزامات القانونية للمجلس ضمن عملية التسوية تقرير مدى استحقاق المساهمين والدائنين تعويضا من عدمه، وهو ما تعاقده مجلس التسوية الموحد SRB مع شركة التدقيق والاستشارات ديلويت Deloitte كجهة تقييم مستقلة لتقريره، والتي انتهت أعمالها بتقرير أنه لا يجب تعويض المساهمين والدائنين، وبهذا نشر المجلس تقريره الأولي أنه لا ضرورة لتعويض المساهمين والدائنين عن إجراءات التسوية^(١٣)، وفتح باب البدء في إجراءات الحق في أن تسمع right to 8 Regulation (EU) 2016/679 of the European Parliament and of the Council of 27 April 2016 on the protection of natural persons with regard to the processing of personal data and on the free movement of such data (General Data Protection Regulation) [2016] OJ L119/1, recital 28.

٩ Regulation (EU) 2016/679 of the European Parliament and of the Council of 27 April 2016 on the protection of natural persons with regard to the processing of personal data and on the free movement of such data (General Data Protection Regulation) [2016] OJ L119/1, recital 29.

١٠ هو السلطة المركزية في الاتحاد الأوروبي للتسويات البنكية مهمته هو ضمان التسوية المنظمة للبنوك المتعثرة لتقليل أثر تعثرها على الاقتصاد الوطني والأفراد، للمزيد انظر: https://european-union.europa.eu/institutions-law-budget/institutions-and-bodies/search-all-eu-institutions-and-bodies/single-resolution-board-srb_en accessed ٦ November ٢٠٢٥.

11 European Central Bank, 'ECB determined Banco Popular Español S.A. was failing or likely to fail' (Press Release, 7 June 2017) <https://www.bankingsupervision.europa.eu/press/pr/date/2017/html/ssm.pr170607.en.html>, accessed 8 November 2025.

12 Regulation (EU) 806/2014, OJ L 225, 30 July 2014, 1, available at <https://eur-lex.europa.eu/eli/reg/2014/806/oj/eng>

13 Single Resolution Board, 'Banco Popular Español Resolution: the SRB, having received the final

be heard^(١٤) للمساهمين^(١٥)، وهو بداية تداخل معايير معالجة البيانات الشخصية في إجراءات التسوية البنكية، نظرا لكمية البيانات الشخصية التي يعتمد إجراء هذا الحق على معالجتها من بيانات شخصية ذاتية تصف الشخص المعني بالبيانات وموضوعية تعبر عن آراءه وحالته الشخصية

ب: شرح إجراءات استعارة الهوية الجزئية للبيانات الشخصية أثناء تنفيذ الحق في ان تسمع:

نظرا لاعتماد إجراء الحق في ان تسمع على تلقي ومعالجة بيانات شخصية متعددة ومتنوعة، فقد اعتمد المتحكم في البيانات أي مجلس التسوية الموحد لتصميم وتنفيذ عملية لمعالجة البيانات الشخصية أثناء تنفيذ إجراء الحق في ان تسمع RTBH على تقنية استعارة الهوية الجزئية ليققل من مخاطر معالجة البيانات الشخصية وبنية أن ينزع صفة البيانات الشخصية من البيانات المعالجة أثناء تنفيذ هذا الإجراء، وصمم أليات وبنية تقنية وإدارية واسعة لضمان تحويل البيانات الشخصية إلى بيانات شخصية خاضعة لاستعارة الهوية الجزئية، حيث تم فصل مرحلة جمع البيانات الشخصية على مرحلتين، المرحلة الأولى أو التسجيل حيث يسجل المساهمين والدائنين الراغبين في ممارسة حقهم بياناتهم والوثائق الداعمة لوضعهم وهي بيانات لم تنقل للمعالجين كالمقيم المستقل شركة ديلويت، والمرحلة الثانية أو ابداء الرأي حيث يتم ارسال رابط شخصي فريد لكل مساهم تم تأكيد والتأكد من هويته ليتمكن من ممارسة حق في الاستماع^(١٦) وهي البيانات التي تم نقلها للمعالج أي شركة ديلويت وبنك بانكو سانتاندير (BANCO SANTANDER)

ولإعادة ربط مجموعتي البيانات ببعضهما اعتمد المتحكم (المجلس) على معرف فريد عالمي unique global identifier بحيث يخصص لكل مشارك في عملية الاستماع رقم معرف فريد عالمي خاص به مكون من ٣٣ رمز يولد عشوائيا، ونقل المتحكم للمعالج مجموعة البيانات الثانية الممثلة في استمارات ابداء الرأي

“Valuation 3” report, is preparing the next steps including a dedicated consultation process’ <https://www.srb.europa.eu/en/content/banco-popular-espanol-resolution-srb-having-received-final-valuation-3-report-preparing>, accessed 8 November 2025.

١٤ يُعتبر الحق في الاستماع مبدأ عاماً في قانون الاتحاد الأوروبي، يضمن احترام حقوق الدفاع في الإجراءات الإدارية، وهو منصوص عليه في النقطة الأولى من البند الثاني من المادة ٤١ من ميثاق الحقوق الأساسية للاتحاد الأوروبي، التي تنص على “حق كل شخص في أن يُستمع إليه قبل اتخاذ أي إجراء فردي من شأنه أن يؤثر عليه سلباً”، للمزيد راجع: Paul Craig, EU Administrative Law (Oxford University Press, 2nd edn, 2018) 312–14.

١٥ SRB, Banco Popular ‘right to be heard’ process: update, last visited: 6/11/2025, <https://www.srb.europa.eu/en/content/banco-popular-right-be-heard-process-update>

١٦ استمرت المرحلة الأولى من ٢٠١٨ ٨ ٦ إلى ٢٠١٨ ٩ ١٤ والمرحلة الثانية من ٢٠١٨ ١١ ٦ إلى ٢٦ نوفمبر ٢٠١٨، للمزيد انظر: Single Resolution Board, ‘Banco Popular “right to be heard” process: update’ <https://www.srb.europa.eu/en/content/banco-popular-right-be-heard-process-update> accessed ٦ November ٢٠٢٥.

تعليق على حكم محكمة العدل الأوروبية في قضية مشرف حماية البيانات الشخصية الأوروبية ضد مجلس التسوية الموحد الصادر في (٤ سبتمبر ٢٠٢٥): نسبية التكيف وإطلاق الالتزامات

بعد استبدال المعرف الشخصي الموجود في الاستثمارات بالمعرف العالمي المولد عشوائيا دون مفتاح إعادة الربط الذي يربط بين مجموعتي البيانات، بشكل اعتقد المتحكم أنه يتوافق مع تعريف التجهيل المنصوص عليها في البند السادس من المادة الثالثة من اللائحة رقم ١٧١٥ لسنة ٢٠١٨ الخاصة بحماية الأفراد من معالجة بياناتهم الشخصية من قبل المؤسسات الأوروبية الاتحادية^(١٧).

وهو ما يعني أن المتحكم ممثلا في مجلس التسوية الموحد يملك القدرة على إعادة ربط مجموعات البيانات مع بعضها، وبالتالي إعادة ربطها بأشخاص محددين، أما المعالج ممثلا في شركة ديلويت لا تملك تلك القدرة وبالتالي -نظريا- لا تملك القدرة على تحديد الأشخاص المعنيين بالبيانات المرتبطتين بتلك البيانات المنقولة إليهم^(١٨).

ج: شكاوى الإفصاح المقدمة للمشرف العام الأوروبي لحماية البيانات الشخصية:

١: الشكاوى:

تلقي المشرف الأوروبي لحماية البيانات الشخصية^(١٩) في عام ٢٠١٩ شكاوى من خمسة من المشاركين في اجراء الحق أن تسمع زاعمين فيه بعدم ايفاء مجلس التسوية الموحد بالتزامه بالإفصاح عن مشاركته لبياناتهم الشخصية مع طرف ثالث المتمثل في شركة ديلويت وأيضا بنك بانكو سانتاندير ، وهو ما نمى إلى علمهم عن طريق تقرير أمين المظالم الأوروبي أثناء تحقيقاته في قضايا تتعلق ببنك بانكو بوبيلار الأسباني، وأضاف الشاكين أن (المجلس) لم يذكر أيا من الجهات التي تم نقل البيانات إليها مما أضر بمصالحهم وخططهم في المقاضاة، وأن بعضهم لديهم شكاوى وقضايا ضد بنك بانكو سانتاندير الذي تم نقل البيانات إليه^(٢٠)، وأنهم لو

١٧ (٣) Regulation ١٧٢٥/٢٠١٨, art ٦٣).

١٨ ^١Technology Law, 'Pseudonymised Data is Not Permission to Share (SRB—EDPS C-٢٣/٤١٣ P)' <https://www.technologylaw.ai/p/pseudonymised-data-is-not-a-permission-to-share-srb-edps-c-٢٣-٤١٣-p>, accessed ٦ November ٢٠٢٥.

١٩ ٠ المشرف الأوروبي لحماية البيانات (EDPS): سلطة مستقلة تابعة للاتحاد الأوروبي مسؤولة عن الإشراف على معالجة البيانات الشخصية من قبل مؤسسات وهيئات الاتحاد الأوروبي. يقدم المراقب الأوروبي لحماية البيانات المشورة بشأن التشريعات التي تؤثر على الخصوصية، ويراقب التطورات التكنولوجية، ويجوز له التدخل أمام محكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي، ويتعاون مع السلطات الوطنية لحماية البيانات لضمان اتساق المعايير. تنص اللائحة (EU) ١٧٢٥/٢٠١٨ على ولايته وصلاحياته، للمزيد راجع: <https://en.edps-about/eu.europa.edps.www/>

(Regulation 2018/1725, Ch VI (European Data Protection Supervisor ٢٠ كمثال القضايا المرفوعة حول موضوع التسوية ذاته: انظر: البيان الصحفي الذي نشرته محكمة العدل الأوروبية بشأن القضية Court of Justice of the European Union, 'Press release No 117/25' (Curia) <https://curia.europa.eu/jcms/upload/docs/application/pdf/2025-09/cp250117en.pdf>, accessed 11 October 2025

كانوا على علم مسبق بأن تلك البيانات الشخصية ستُنقل إلى هذا البنك، لامتنعوا عن تقديمها إلى المجلس. وبناءً عليه، باشر المشرف الأوروبي لحماية البيانات تحقيقاته بشأن هذه الوقائع وما قُدم بصدها من شكاوى^(٢١).

٢: رد مجلس التسوية الموحد:

وعلق مجلس التسوية الموحد، بوصفه المتحكم في البيانات، على تلك الشكاوى بأن معالجة البيانات الشخصية خلال الإجراء محل النزاع تمت على مرحلتين؛ اقتصرت المرحلة الأولى على جمع بيانات شخصية دون مشاركتها مع أي معالجين خارجيين، وذلك بما يتوافق مع بيان الخصوصية الخاص بتلك المرحلة. وبناءً على ذلك، لا يمكن، في نظر المجلس، الادعاء بوقوع ضرر على أصحاب البيانات نتيجة مشاركتها مع البنك. وأضاف المجلس أن التعليقات والآراء التي جرى جمعها ومشاركتها مع المعالجين في المرحلة الثانية لا تُعد بيانات شخصية، لكونها خضعت مسبقاً لعمليات تجهيل تمنع ربطها بأي شخص محدد عند نقلها إلى الجهات المستلمة^(٢٢).

٣: القرار الأولي للمشرف الأوروبي لحماية البيانات الشخصية:

وعلى الرغم من رد المتحكم أي مجلس التسوية الموحد، قرر المشرف الأوروبي لحماية البيانات الشخصية أن البيانات الواردة في استمارات المرحلة الثانية، والتي تم مشاركتها مع المعالجين، تُعد بيانات شخصية؛ إذ يمكن ربطها بهوية المشاركين مرة أخرى نتيجة المعلومات التي قد تتحصل عليها شركة ديوليت أو التي قد تساهم في إعادة ربط البيانات والآراء والمعلومات الشخصية الواردة في الاستمارات بالشخص المعني.

وبناءً على رأي المشرف الأوروبي، فإن تقرير ما إذا كانت البيانات قد خضعت لإجراء استعارة الهوية الجزئية أم لا يعتمد على الإمكانات والبيانات التي يمكن أن تتوفر لدى المتحكم أو المعالج أو المستلم مستقبلاً، أو على الدرجة المعقولة من الشك في إمكانية إعادة الربط^(٢٣)، ويستند هذا الرأي أيضاً إلى حكم المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في القضية المعروفة باسم قضية نوك Nowak، والتي أرسى فيها المحكمة قاعدتها المشهورة القائلة بأن التعليقات، والإجابات، والنصوص المقدمة في أي سياق—سواء كان شخصياً أو مهنيًا أو إداريًا—يمكن اعتبارها بيانات شخصية ما دام بالإمكان، مباشرة أو غير مباشرة، التعرف على

21 ⁰ European Data Protection Supervisor, Decision of the European Data Protection Supervisor on five complaints submitted by several complainants against the Single Resolution Board (Cases 2019-947, 2019-998, 2019-999, 2019-1000 and 2019-1122, 24 Nov 2020) 2 https://www.edps.europa.eu/system/files/de?file=2024-04/0395_2020-1174_001_redacted.pdf accessed 11 November 2025.

22 ⁰ Ibid, Edps, p: 2-3

23 ⁰ Regulation 2018/1725, recital 16.

تعليق على حكم محكمة العدل الأوروبية في قضية مشرف حماية البيانات الشخصية الأوروبي ضد مجلس التسوية الموحد الصادر في (٤ سبتمبر ٢٠٢٥): نسبية التكييف وإطلاق الالتزامات
الشخص المعني من خلالها أو عبر ربطها ببيانات أخرى^(٢٤).

وعليه، خلّص التقييم الأول الصادر عن المشرف الأوروبي لحماية البيانات الشخصية بتاريخ ٢٤ يونيو ٢٠٢٠ إلى أن مجلس التسوية الموحد، بصفته متحكماً في البيانات، قد خالف المادة ١٥ من لائحة الاتحاد الأوروبي رقم ١٧٢٥ لسنة ٢٠١٨ المتعلقة بحماية الأشخاص الطبيعيين فيما يخص معالجة البيانات الشخصية من قبل مؤسسات الاتحاد الأوروبي وهيئاته ومكاتبه ووكالاته، وكذلك فيما يتعلق بحرية نقل هذه البيانات^(٢٥).

٤: تظلم مجلس التسوية الموحد:

وفي ٢٣ يوليو، طلب مجلس التسوية الموحد من المشرف الأوروبي لحماية البيانات الشخصية إعادة التقييم، مستنداً إلى أن التقييم الأول أساء تفسير قضية نوفاك عند إنزالها على الوقائع، ولم يأخذ في الاعتبار الضمانات والإجراءات التي اعتمدها المجلس أثناء جمعه ومعالجته ومشاركته للبيانات الشخصية.

وقد أرفق المجلس تفاصيل تقنية توضح الإجراءات المتخذة مع شركة ديلويت لضمان عدم احتواء الاستثمارات على بيانات شخصية، بما في ذلك مراجعة البيانات باستخدام خوارزميات تصفية وآليات تحقق أخرى. كما دفع المجلس بأن الآراء والحالات الفردية المبينة في استثمارات المرحلة الثانية تتقارب وتتكرر بين المساهمين، مما يصعب معه ربطها بشخص معين، وبذلك يُفقد حجج الشاكين المتعلقة بإمكانية إعادة الربط.

وأوضح المجلس أن معظم ما قدمه الشاكون في الاستثمارات كان مستقى من مصادر خارجية وليس نتاجاً لتفكيرهم الشخصي، وبالتالي لا يمثل آراء شخصية لهم، وأنه شارك مع شركة ديلويت فقط استثمارات التقييم بعد تجهيلها وفصلها عن المعارف، مع الاحتفاظ بالمعرف العالمي لأغراض التدقيق والمراجعة بعد التأكد من عدم إمكانية إعادة ربطه بالبيانات الشخصية في استثمارات المرحلة الأولى، التي لم يتم مشاركتها مع الشركة^(٢٦).

5: إعادة الفحص من قبل مشرف حماية البيانات الشخصية:

وفي إعادة الفحص التي أجراها المشرف الأوروبي لحماية البيانات الشخصية، أصر المشرف على القرار السابق رغم الحجج والوقائع الجديدة التي

24 Nowak v Commission, App No 31848/96, Council of Europe: European Court of Human Rights, 11 Feb 2010 <https://hudoc.echr.coe.int/eng#%7B%22itemid%22%5B%222001-219667%22%5D%7D>; accessed 9 Nov 2025.

25 Regulation 2018/1725, art 15.

26 Ibid, edps, p: 4-5

قدمها مجلس التسوية الموحد. إذ قرر أن تشابه آراء المشاركين أو اعتمادهم على مصادر خارجية لا ينفي كونها بيانات شخصية، فكل استثمار تُعامل بشكل مستقل، ولا يمكن تعميم التشابه بين الحالات لإلغاء الصفة الشخصية للبيانات. كما أن الآراء المستقاة من مصادر خارجية تظل، وفق حكم قضية نوك، آراء شخصية وبذلك تُعد بيانات شخصية، بما يشبه ما أقرته المحكمة في حالة امتحان الكتاب المفتوح الموجود في قضية نوك، حيث اعتُبرت الإجابات الناتجة عن جهد شخصي، حتى لو كانت مستمدة من مصادر أخرى، بيانات شخصية

أما بالنسبة للمسألة الجوهرية المتعلقة بتصنيف البيانات التي تم مشاركتها مع المعالج المستقل المتمثل في شركة ديلويت، فقد خلُص المشرف الأوروبي لحماية البيانات الشخصية إلى أنها بيانات شخصية خضعت لعملية استعارة الهوية الجزئية، وبالتالي يجب أن تخضع جميع عمليات معالجتها لقواعد حماية البيانات الشخصية، بغض النظر عن نية أو منطق المتحكم والمعالج.

وقد أقر المشرف بأن المجلس، كمتحكم في البيانات، اتخذ تدابير كبيرة لضمان الامتثال لقواعد معالجة البيانات الشخصية أثناء إجراء عملية الاستماع، لكنه شارك رمز التعريف الموحد مع المستلم إلى جانب البيانات الشخصية لأغراض التدقيق والتتبع، كما فشل في تطبيق قواعد الإفصاح والإعلام عند نقل البيانات في المرحلة الثانية، نتيجة اعتقاده الخاطئ بأن البيانات التي تم مشاركتها مع المعالجين كانت بيانات مجهلة (anonymous data) وغير شخصية^(٢٧)، ومن وجهة نظر المشرف الأوروبي لحماية البيانات الشخصية، فإن البيانات المعنية تُعد بيانات شخصية خاضعة لعملية التجهيل يمكن إلغاء هذا التجهيل باستخدام مفتاح الربط.

وبناءً على ذلك، أيد المشرف قراره الأول القائل بأن مجلس التسوية الموحد، بصفته متحكمًا في البيانات الشخصية، قد خالف المادة ١٥ من اللائحة الأوروبية رقم ١٧٢٥ لسنة ٢٠١٨ فيما يتعلق بوجوب إعلام الأشخاص المعنيين بهوية الجهات التي ستلقى بياناتهم الشخصية. ومع ذلك، نظرًا للجهود التقنية الكبيرة التي بذلها المجلس لتقليل المخاطر والآثار الناجمة عن معالجة البيانات، اقتصر المشرف على توصية المجلس بتعديل إشعار الخصوصية الخاص بعملية «الحق في أن تُسمع» (RTBH) ليشمل جميع الجهات المستلمة للبيانات الشخصية، حتى في حال افتراض تجهيلها

د: التقاضي والأحكام:

١: حكم المحكمة العامة:

27 ^٥IBID, edps, p: 8.

تعليق على حكم محكمة العدل الأوروبية في قضية مشرف حماية البيانات الشخصية الأوروبي ضد مجلس التسوية الموحد الصادر في (٤ سبتمبر ٢٠٢٥): نسبية التكيف وإطلاق الالتزامات

رفع مجلس التسوية الموحد طلباً للمحكمة العامة للاتحاد الأوروبي^(٢٨) لإلغاء قرار المشرف الأوروبي لحماية البيانات الشخصية^(٢٩)، وفي حكمها الصادر بتاريخ ٢٦ أبريل ٢٠٢٣، أيدت المحكمة الطلب الأول للمدعي بإلغاء القرار المعدل للمدعي عليه، إذ رأت أن المشرف قد أخطأ في تفسير طبيعة البيانات الشخصية. وقد استنتجت المحكمة أن شركة ديلويت، المستلمة للبيانات، على الرغم من استلامها للمعرف العالمي والبيانات الموجودة في استثمارات التعريف، لا توجد لديها إمكانية معقولة لإعادة ربط تلك البيانات الموجودة في استثمارات إبداء الرأي مع معرفات محددة تتيح تحديد الأشخاص المعنيين بالبيانات، مما ينفي صفة البيانات الشخصية عن تلك البيانات المشاركة. كما انتقدت المحكمة منهجية الفحص التي اتبعتها المشرف الأوروبي لحماية البيانات الشخصية، معتبرة أنه كان الأجدر أن يركز المشرف على ما إذا كان بإمكان شركة ديلويت تحديد هوية الأشخاص بشكل معقول، لا على ما إذا كان بإمكان مجلس التسوية الموحد ذلك^(٣٠).

٢: حكم محكمة العدل الأوروبية:

قام المشرف الأوروبي لحماية البيانات الشخصية باستئناف حكم المحكمة العامة الأوروبية أمام محكمة العدل الأوروبية لأسباب رئيسية، وهي:

السبب الأول: وهو منقسم إلى قسمين، أولهم: أن المحكمة العامة -حسب زعمه- أخطأت في تفسير البند الأول من المادة ٢ من اللائحة ١٧٢٥/٢٠١٨ فيما يتعلق بما إذا كانت البيانات المرسلة إلى شركة ديلويت تُعد بيانات شخصية أم لا، على اعتبار أن هذه البيانات تعكس آراء المشاركين في إجراء الحق في أن تُسمع، وبالتالي تعتبر بيانات شخصية

وثانيهم: أن المحكمة العامة قد خلطت بين الإخفاء التام للهوية واستعارة الهوية الجزئية. وفي هذا السياق، أوضح المشرف الأوروبي أن تفسير المحكمة العامة يفترض أن طبيعة البيانات الشخصية تتغير عند نقلها إلى كيان خارجي

٢٨ المحكمة العامة هي الدرجة الأولى في محكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي، وهي مختصة بالنظر في دعاوى الإلغاء والتعويض المرفوعة ضد مؤسسات ووكالات الاتحاد الأوروبي، للمزيد

انظر: Court of Justice of the European Union, “General Court – Overview: accessed 10 / and Jurisdiction” https://curia.europa.eu/jcms/jcms/Jo2_7033 .November 2025

٢٩ تحتص محكمة العدل الأوروبية بدرجةها (العامة) و (العدل) في النظر في الطعون المنازعات بين الجهات الاتحادية طبقاً للمادة ٢٦٣ من اتفاقية تشغيل الاتحاد الأوروبي

٣٠ Case T٢٠/٥٥٧- Single Resolution Board v European Data Protection Supervisor EU:T:٢٠٢٣:٢٦٨ <https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/?uri=CELEX:٦٢٠٢٠TJ٠٥٥٧> ,

accessed ١٠ November ٢٠٢٥.

لا يمتلك المعلومات الإضافية التي تمكنه من تحديد صاحب البيانات، وهو ما قد يسمح للمتعامل بتحييد البيانات الشخصية بشكل غير مبرر عن نطاق القانون الأوروبي لحماية البيانات، حتى عندما يعرض معالجة هذه البيانات من قبل الكيان الخارجي أصحاب البيانات لمخاطر كبيرة، مما يشكل إخلالاً بمبدأ الحماية المشددة للبيانات الشخصية، وهو الهدف الأساسي للنظام الأوروبي لحماية البيانات

أما السبب الثاني فهو يتعلق بمبدأ المسائلة طبقاً للبند الثاني من المادة الرابعة من اللائحة ١٨/٢٠١٧٢٥ وهو ما لم تنظره محكمة العدل إذ اكتفت بنظر الدفع الأول للمستأنف

وقد أيدت المحكمة الشق الأول من الدفع المقدم من مشرف حماية البيانات الشخصية، وقررت أن الآراء والتعليقات تُعد بيانات شخصية وفق المعنى الواسع للبيانات الشخصية المنصوص عليه في البند الأول من المادة ٣ من اللائحة ١٨/٢٠١٧٢٥، طالما أنها تعكس آراء أصحابها ويمكن ربطها بهم بأي طريقة. وبناءً على ذلك، لم يكن من الضروري إجراء فحص إضافي لتحديد ما إذا كانت البيانات مرتبطة بأشخاص محددين، إذ تُعتبر هذه البيانات شخصية في جميع الأحوال

كما قررت المحكمة أن طبيعة البيانات قد تختلف من شخص لآخر، وأن البيانات الشخصية المستعارة جزئياً قد تُعد بيانات مجهلة بالنسبة لشخص ما، وبيانات شخصية بالنسبة لشخص آخر، اعتماداً على قدرة هذا الشخص على ربط البيانات بشخص محدد. وأكدت المحكمة أن البيانات المستعارة جزئياً ليست بيانات شخصية بالأساس، لكنها قد تصبح كذلك إذا كان في مقدور شخص ما إعادة ربطها بشخص محدد أو تحديد شخص بناءً على تلك البيانات، مع العلم أن هذه الطبيعة الشخصية تقتصر على الشخص القادر على التحديد فقط دون غيره. وبالتطبيق على وقائع القضية، لا يمكن الجزم بأن البيانات المستلمة من قبل المعالج (شركة ديلويت) تُعد بيانات شخصية، إذ يعتمد ذلك على الظروف ومدى إمكانية التعرف على صاحب البيانات من قبل الأطراف المختلفة. في المقابل، تُعتبر هذه البيانات بيانات شخصية بالنسبة للمتحكم، أي مجلس التسوية الموحد، لأنه يمتلك القدرة على إعادة ربطها بالمعرفات وتحديد هوية الأشخاص بناءً على تلك البيانات

وعليه، تم رفض الشكوى الأولى في الجزء الثاني من الطلب الأول للطعن على اعتبارها غير مؤسسة. كما ألغت المحكمة الرأي القائل بأن البيانات المستعارة للهوية تُعد دائماً بيانات شخصية، وقررت أن هذه الشكوى غير مؤسسة، إذ أن إمكانية التعرف على صاحب البيانات تعتمد على الظروف الواقعية ومدى قدرة الأطراف على استخدام المعلومات المتاحة

تعليق على حكم محكمة العدل الأوروبية في قضية مشرف حماية البيانات الشخصية الأوروبية ضد مجلس التسوية الموحد الصادر في (٤ سبتمبر ٢٠٢٥): نسبية التكيف وإطلاق الالتزامات

أما بالنسبة لإخلال المتحكم، أي مجلس التسوية الموحد، بالتزاماته المنصوص عليها في النقطة (د) من البند ١ من المادة ١٥ من اللائحة ١٧٢٥/٢٠١٨ المتعلقة بإعلام الأشخاص المعنيين بهوية مستلمي بياناتهم الشخصية، فإنه يجب تقييم هذا الالتزام من منظور المتحكم في وقت جمع البيانات، لا من منظور المتلقي أو المعالج بعد الجمع. ويبرز هذا بشكل خاص عندما يتعلق الأمر بالتزامات المتحكم، إذ أن مجلس التسوية الموحد يمتلك معلومات إضافية تمكّنه من تحديد هوية الأشخاص الطبيعيين الذين أرسلوا التعليقات، وكذلك لتحديد الطبيعة القانونية للبيانات، أي ما إذا كانت تُعد بيانات شخصية أم لا

وعليه قضت بإلغاء set aside حكم المحكمة العامة وإعادة القضية مرة أخرى للمحكمة العامة لكي تأخذ إجراءاتها بناء على حكم الإحالة الصادر من محكمة العدل الأوروبية^(٣١).

ثانياً: التعليق على حكم محكمة العدل الأوروبية:

أ: دور محكمة العدل الأوروبية في التطور التاريخي لمفهوم البيانات الشخصية:

لعبت محكمة العدل الأوروبية دوراً متتابعاً في تطوير وتحديد مفهوم (البيانات الشخصية)، فنظراً للطبيعة الواسعة للبيانات الشخصية فقد كان تعريفها وتحديد دوماً مثاراً للخلاف والنقاش، وقد تصدت محكمة العدل الأوروبية في أكثر من موضع بصفتها المحكمة المختصة بتفسير القوانين الاتحادية^(٣٢) ومنها قوانين حماية البيانات الشخصية^(٣٣)، ويمكن أن نذكر نبذة عن أبرز محطات وأدوار المحكمة في هذا الشأن كالاتي

١: حكم براير ضد ألمانيا v:

حيث قضت محكمة العدل الأوروبية في قضية براير ضد ألمانيا Breyer v German بأن العنوان الرقمي الديناميكي (IP) يُعد بيانات شخصية عندما يمتلك مشغل الموقع الإلكتروني وسيلة قانونية للحصول على معلومات إضافية تمكنه من تحديد هوية المستخدم عبر طرف ثالث، في هذه الحالة مزود خدمة الإنترنت. وأوضحت المحكمة أن قابلية التحديد لا تتطلب أن يمتلك المسؤول عن المعالجة البيانات التعريفية بنفسه، بل يكفي أن يكون التحديد ممكناً بشكل معقول

31 EDPS v Single Resolution Board (Case C-413/23 P) EU:C:2025:645 <https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/?uri=CELEX:62023CJ0413> accessed 10 November 2025.

32 Court of Justice of the European Union, "Court of Justice of the European Union (CJEU)" https://european-union.europa.eu/institutions-law-budget/institutions-and-bodies/search-all-eu-institutions-and-bodies/court-justice-european-union-cjeu_en , accessed 11 November 2025.

33 Consolidated version of the Treaty on the Functioning of the European Union [2012] OJ C326/47, art 16 <https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/?uri=CELEX:12012E> , accessed 11 November 2025.

باستخدام المعلومات التي يحتفظ بها كيان آخر، شريطة ألا يكون هذا الوصول مجرد افتراض^(٣٤).

وعلى هذا الأساس، ميزت المحكمة بين التسمية المستعارة وإخفاء الهوية، مؤكدة أن البيانات تظل بيانات شخصية طالما يمكن إعادة ربطها بشخص معين. وبذلك، وسّع هذا الحكم مفهوم «الشخص الطبيعي القابل للتحديد» بموجب توجيه حماية البيانات في الاتحاد الأوروبي وجعله أكثر دقة، ولا يزال هذا المفهوم محوريًا في تحديد نطاق البيانات الشخصية

٢: حكم شركة تيلي ٢ ضد توم واتسون: اعتبار الاحتفاظ بالبيانات الوصفية انتهاكًا جسيمًا للخصوصية:

لم تتعلق قضية شركة تيلي ٢ ضد توم واتسون Sverige Tele٢ بالأراء الشخصية أو الذاتية، بل بشرعية التشريع الوطني السويدي الذي فرض على مزودي خدمات الاتصالات الإلكترونية الاحتفاظ العام والعشوائي لجميع بيانات حركة المرور والموقع لجميع المشتركين والمستخدمين المسجلين. وي طرح هذا التشريع إشكالية تتعلق بمشروعه القانوني، نظرًا لتعريضه للحقوق الأساسية للمواطنين المنصوص عليها في ميثاق الحقوق الأساسية للاتحاد الأوروبي، ولا سيما الحق في الخصوصية (المادة ٧) والحق في حماية البيانات الشخصية (المادة ٨)

وقد تمثل الاحتفاظ المشار إليه في تجميع ما يُعرف بالبيانات الواسفة، وهي فئة مُولدة من البيانات تُنتجها الحواسيب لوصف البيانات المخزنة فيها. ومن منظور حماية البيانات الشخصية، لا تحدد هذه البيانات شخصًا معينًا بشكل مباشر، إلا أنه يمكن من خلال معالجتها وربطها ببيانات أخرى تحديد الشخص. وقبل صدور الحكم، لم تُعتبر هذه البيانات بيانات شخصية. غير أن المحكمة في حكمها، وخصوصًا الفقرة ٩٩ من الحكم، استنتجت أن هذه البيانات من شأنها «أن تسمح باستخلاص استنتاجات دقيقة للغاية بشأن الحياة الخاصة للأشخاص الذين تم الاحتفاظ ببياناتهم»، وهو ما أدى إلى أن تعتبر المحكمة الاحتفاظ بهذه البيانات غير مشروع من جهة، وأن البيانات الواسفة تُعد بيانات شخصية على الرغم من توليدها آليًا، وأنها لا تشير مباشرة إلى شخص معين^(٣٥).

٣: قضية بيتر نوفاك ضد مفوض حماية البيانات الأيرلندي: الأراء الشخصية هي بيانات شخصية:

34 Court of Justice of the European Union (Second Chamber), Judgment of 19 October 2016, Breyer v Germany, C-582/14, [2016] OJ C 475/3 https://eur-lex.europa.eu/legal-content/en/TXT/PDF/?uri=uriserv%3AAOJ.C_.2016.475.01.0003.01.ENG accessed 10 November 2025.

35 Charter of Fundamental Rights of the European Union [2012] OJ C326/391, art 8 <https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/?uri=CELEX:12012P>, accessed 11 November 2025.

تتعلق قضية بيتر نوفاك ضد مفوض حماية البيانات الأيرلندي Peter Nowak v Data Protection Commissioner بممتحن أدلى بتعليقات على إجابات طالب في امتحان مهني. وأثناء معالجة البيانات الواردة في ورقة الإجابة، تم التعامل مع تعليقات الممتحن جنباً إلى جنب مع إجابات الطالب، والتي تُعد بيانات شخصية. وقد أثار هذا السؤال بشأن ما إذا كانت تعليقات الممتحن تُعد أيضاً بيانات شخصية، أم أن هذا التصنيف يقتصر فقط على إجابات الطالب

وفي هذه القضية، أوضحت المحكمة مرة أخرى مفهوم البيانات الشخصية بناءً على التفسير الموسع للبيانات الشخصية المؤسس في القوانين الأوروبية الاتحادية لحماية البيانات. وقد أرست المحكمة مبدأً جديداً يشمل البيانات الموضوعية للبيانات الشخصية، إذ قررت أن الآراء والتعبيرات الشخصية تُعد بيانات شخصية ليس فقط عندما تتعلق مباشرة بصاحب البيانات، بل أيضاً عندما يمكن تحديد هوية مؤلف تلك المعلومات. وبذلك، تُعتبر الآراء والتعليقات بيانات شخصية سواء كانت مرتبطة بشكل مباشر أو غير مباشر بشخص طبيعي يمكن تحديده

والنقطة الأهم أيضاً في هذا الحكم هو نموذج الاختبار الثلاثي لتحديد ما إذا كانت البيانات شخصية أم لا، حيث يتم فحص البيانات للإجابة عن ثلاث أسئلة رئيسية، وهي

- ١- هل البيانات تتعلق بشخص طبيعي – يجب أن يتعلق المحتوى بشخص محدد أو قابل للتحديد؟
- ٢- هل البيانات مرتبطة بالشخص – يجب أن تكون المعلومات مرتبطة بهذا الشخص من خلال المحتوى أو الغرض أو التأثير؟
- ٣- هل البيانات تسمح بالتحديد - يجب أن يكون الشخص قابلاً للتحديد بشكل مباشر أو غير مباشر، باستخدام جميع الوسائل التي من المحتمل أن يستخدمها المسؤول عن المعالجة أو أي طرف آخر؟

ب: المبادئ القانونية التي أرساها حكم مشرف حماية البيانات الشخصية ضد مجلس التسوية الموحد:

١: تطوير لمبدأ الاختبار الثلاثي:

طورت المحكمة في حكمها هذا مبدأ الاختبار الثلاثي لتحديد ماهية البيانات وكونها بيانات شخصية من عدمه، حيث قررت أن مبدأ الاختبار الثلاثي لا يطبق على البيانات التي تعتبر بشكل مباشر بيانات شخصية كالمعرفات الأساسية مثلاً، بل هو يطبق على بشكل أساسي على البيانات التي يختلط في تحديد ماهيتها وكونها تعامل كبيانات شخصية من عدمه، ولهذا فإن حكم محكمة العدل الأوروبية في

قضية (مشرف حماية البيانات الشخصية ضد مجلس التسوية الموحد) قد ساهم بشكل كبير في إيضاح تطبيقات حكم نوافك

٢: مبدأ نسبية تحديد البيانات الشخصية وأهمية مبدأ التوقع المعقول:

لم تعتمد محكمة العدل في حكمها أحد الموقفين الماثلين أمامها بشكل كامل، بل أيدت جزئياً من كلا الموقفين. وقد قررت أن البيانات الشخصية نسبية، ولا يمكن وضع معيار صارم لها، إذ تعتمد على قدرة البيانات على تحديد شخص معين، وكذلك على قدرة المستلم لتلك البيانات على الاستفادة من هذه إمكانية التحديد، وذلك وفقاً للقاعدة الأساسية القائلة بضرورة اقتصار توقع إمكانية هذا القدرة على التحديد على الوسائل والقدرات المعقولة، وعدم التوسع فيه لأكثر من ذلك، وهو ما نتفق معه حيث إن التوسع في الشك والتقدير قد يلغي التوازن المطلوب بين حماية البيانات الشخصية وحاجات المتحكمين المشروعة في معالجة البيانات الشخصية

ومن وجهة نظرنا، تكمن النقطة الأساسية في مبدأ النسبية، إذ تؤكد على البعد المزدوج لمعالجة البيانات الشخصية. فقدرة البيانات على تحديد شخص طبيعي لا تعتمد على طبيعتها وحدها، بل تتأثر أيضاً بإمكانيات المستلم، سواء كان متحكماً أو معالجاً للبيانات. ومن ثم، يجب إجراء تكييف شخصي لكل حالة معالجة على حدة، مع مراعاة الظروف الخاصة بكل قضية تنشأ عنها. فعملية التحديد تمثل مزيجاً بين طبيعة البيانات الشخصية وقدرات الشخص، فقد يمتلك المستلم معلومات إضافية تمكّنه من تحديد هوية الشخص الطبيعي المعني بشكل فريد مقارنة بأي شخص آخر. كمثال، يمكن لزوجة أحد المفقودين تمييز علامة جسدية أو وحة خاصة بزوجها في موضع حساس، وهو أمر قد يصعب على جهة أمنية تملك بيانات بيومترية مماثلة أن تميزه، مما يوضح كيف يمكن للقدرات الفردية للمستلم أن تؤثر على طبيعة البيانات الشخصية في سياق محدد للغاية

كما أن مبدأ النسبية يعني أن البيان المجمل يُعتبر مجهلاً بشكل قطعي فقط إذا لم توجد أي وسيلة أو معلومات إضافية، وفقاً للعلم المعقول للمتحكم، تمكن من إعادة ربط هذه البيانات بشخص محدد. وإذا ظهرت مثل هذه الوسائل أو المعلومات لاحقاً، فإن البيانات تفقد صفة التجهيل، وتصبح إما بيانات شخصية أو بيانات شخصية خاضعة للاستعارة الجزئية

وأيضاً فإننا يمكننا أن نقول أن مبدأ الاستعارة الجزئية كوسيلة لحماية البيانات الشخصية يفقد فاعليته مع تطورات قدرات التحليل والربط والتتبع الحديثة، فهو يعتمد على مبدأ القدرة المعقولة، وهو مبدأ يجب تناوله بعين الحذر وتقييمه بشكل واسع جداً وخاصة عندما نتعامل مع متحكمين ومعالجين ذو قدرات تقنية أو مالية

أما بالنسبة لمبدأ التوقع المعقول، الذي أكدت عليه محكمة العدل الأوروبية، وأهميته في الحكم على مدى كفاية إجراءات استعارة الهوية الجزئية، وخاصة في تكييف البيانات كبيانات شخصية بشكل عام، فإننا، على الرغم من اتفاقنا مع موقف المحكمة ورفضها لتفسير المشرف الأوروبي لحماية البيانات المتشدد الذي يضيق تطبيق استعارة الهوية الجزئية إلى حد يجعل تطبيقه القانوني شبه مستحيل، نرى أن تقرير جدوى وفاعلية عمليات الاستعارة الجزئية كإجراء فني لحماية البيانات الشخصية يجب أن يُقِيم بدرجة عالية من التقيد تتناسب عكسياً مع الإمكانيات الفعلية والوضع الخاص لمستلم البيانات، سواء كان متحكماً أو معالجاً، وخصوصاً في ظل تزايد قدرات الذكاء الاصطناعي على تحليل البيانات وربطها واسترجاعها. وبناءً عليه، يكون مبدأ التوقع المعقول مبدأً يُفسَّر بشكل شخصي وبحسب كل حالة على حدة داخل عمليات المعالجة نفسها

٣: شخصية الالتزامات وربطها بمبدأ استباق المخاطر:

تعتمد الآليات الحمائية المتبناة في اللائحة الأوروبية العامة لحماية البيانات الشخصية وباقي المنظومة القانونية التي تبعتها على مبدأ استباق المخاطر^(٣٦)، كالاتزامات الفنية بالتقييم المسبق للمخاطر^(٣٧)، وأيضاً التصميم المراعي للخصوصية *privacy by design*^(٣٨)، جميع هذه الالتزامات التي تميز اللائحة العامة والمنظومة الأوروبية لحماية البيانات الشخصية، وكذلك القوانين المتأثرة بها، تقوم على فلسفة واحدة، مفادها أن الالتزامات الملقاة على عاتق المتحكم والمعالج لا تبدأ مع مباشرة عملية جمع البيانات أو أثناء معالجتها فحسب، بل تسبقها وتستمر بعدها. فقبل الشروع في جمع البيانات، يلتزم المتحكم بتصميم نموذج معالجة يراعي مبدأً تقليل المخاطر المحتملة الناتجة عن عملية المعالجة، وذلك من خلال تحديد الغرض من المعالجة، وتقييم الضرورة والتناسب، وتطبيق الضوابط الفنية والتنظيمية الملائمة لضمان حماية البيانات الشخصية طوال دورة معالجتها^(٣٩) - وهو ما قام به مجلس التسوية

36 Leenes R and others (eds), Data Protection and Privacy: The Age of Intelligent Machines, Computers, Privacy and Data Protection (Bloomsbury 2017) 154

٣٧ ٠ هي منهجية لتقييم تأثير مشروع أو سياسة أو برنامج أو منتج خدمي أو مبادرة أخرى تتضمن معالجة المعلومات الشخصية على الخصوصية، وبالتشاور مع أصحاب المصلحة، لاتخاذ الإجراءات الاستباقية لتجنب الآثار السلبية أو تقليلها؛ D Wright and P de Hert (eds), Privacy Impact Assessment (Law, Governance and Technology Series, vol 6, Springer 2012) 5

٣٨ ٠ إجراء تقني يلقي الضوء على أهمية الهندسة المعلوماتية في حماية البيانات الشخصية، من خلال الاعتماد على بناء البرامج والتطبيقات بطريقة تأخذ حماية الخصوصية بعين الاعتبار منذ البداية. ومن الأمثلة على ذلك تقنيات التصفح بهوية مجهولة، التي تسمح بمحو جميع آثار المتصفح على الإنترنت، وإتلاف الكعكات فور انتهاء عملية تصفح المواقع؛ منى الأشقر جبور و د/ محمود جبور، البيانات الشخصية والقوانين العربية: الهم الأمني وحقوق الأفراد (المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية، مجلس وزراء العدل العرب، جامعة الدول العربية ٢٠١٨) ١٤٣.

39 Council of Europe and European Union Agency for Fundamental Rights, Handbook on European Data Protection Law: 2018 Edition (Council of Europe 2018) 183; W Hartzog, Privacy's Blueprint: The Battle to Control the Design of New Technologies (Harvard University Press 2018) 181; M Klausner and

الموحد هنا-، ويبدأ في عملية تقييم الأثر والتي تتضمن أخذ وعرض خطة التفادي المسبق للمخاطر على متخصصي حماية البيانات الشخصية من مسؤول حماية البيانات الشخصية لديه^(٤٠)، والجهة الرقابية الرسمية لحماية البيانات الشخصية حال تقرير وجود مخاطر حسيمة على الأفراد جراء المعالجة.

ومن هنا يتضح أن المشرع الأوروبي اعتمد مساقًا موحدًا لكل عملية معالجة، بحيث تكون الالتزامات مطلقة وثابتة طوال مدة المعالجة، وترتبط بالشخص المكلف بها. فمثلاً، يظل المتحكم ملتزمًا بإعلام الأشخاص المعنية بالبيانات بهوية المستلمين المحتملين للبيانات الشخصية طوال عملية المعالجة، ويجب أن يستمر هذا الالتزام بغض النظر عن استخدام المتحكم لتقنيات استعارة الهوية الجزئية أو عدم استخدامها

كما أن الالتزامات لا تترك لتقدير المتحكم -ولهذا نصت اللائحة على منصب مسؤول حماية البيانات الشخصية dpo كخبير قانوني وفني في مسائل حماية البيانات الشخصية-، فقد يخطئ المتحكم -كما فعل مجلس التسوية الموحد- في تقدير المخاطر فيخالف التزاماته القانونية بشكل يعرضه للمساءلة، ومن ثم، فإن الالتزامات لا تقع على عاتق المتحكم وحده، بل يتعين عليه الاستعانة بالجهات التي عينها القانون لتقديم الاستشارة القبلية، ويشمل ذلك مسؤول حماية البيانات الشخصية، إضافةً إلى جهة المراقبة الرسمية، وهي في هذه الحالة المشرف الأوروبي لحماية البيانات الشخصية، الذي من بين مهامه تقديم الاستشارات للجهات الاتحادية بشأن مسائل حماية البيانات الشخصية^(٤١).

ثانيًا، يتضح أن الالتزامات تنشأ مع بدء المعالجة ولا تنتهي أو تتغير أثناء العملية الواحدة. فرغم اعتراف محكمة العدل الأوروبية بأن البيانات الشخصية المستعارة جزئيًا المشاركة مع شركة ديلوتي لا يمكن بالقطع اعتبارها بيانات شخصية، فقد قررت المحكمة أن فشل المتحكم، أي مجلس التسوية الموحد، لا يتعلق بتكييف البيانات ذاته، بل بفشله في إبلاغ الأشخاص المعنية بالبيانات بمشاركة بياناتهم مع جهات خارجية، حتى مع تعمية البيانات مسبقًا. ومن ثم، فإن الالتزام بالإبلاغ مرتبط بشخص المتحكم وبياناته الفعلية، وليس بما إذا كانت البيانات التي يشاركها مع الآخرين تعتبر شخصية أم لا؛ فالتكييف نسبي، بينما الالتزام مطلق ويستمر طوال عملية المعالجة بمجرد تحقق التكيف عند بداية المعالجة.

S Golla, 'Reasonable Expectations of Data Protection in Telerehabilitation—A Legal and Anthropological Perspective on Intelligent Orthoses' in R Leenes et al (eds), Data Protection and Privacy: The Age of Intelligent Machines (Bloomsbury 2017) 170–73.

40 GDPR: Article 35/9, Dibble S, GDPR For Dummies (John Wiley & Son 2019) 380, Kazemi R, General Data Protection Regulation (GDPR) (Tredition 2018) 30

41 Regulation 2018/1725, Ch VI (European Data Protection Supervisor); GDPR, art 58(3); B Custers et al (eds), EU Personal Data Protection in Policy and Practice (Information Technology and Law Series, vol 29, Springer 2019) 67; i-SCOOP, 'Supervisory authorities: consistency and Data Protection Authorities (DPAs) under GDPR' (i-SCOOP, 2018) <http://bit.ly/supautiscoop>

خاتمة:

في النهاية، نجد أن المحكمة قد تبنت موقفًا وسطًا معتدلاً، يجمع بين التفسير المشدد للطبيعة القانونية للبيانات الخاضعة لعملية استعارة الهوية الجزئية، الذي يرى أنها تظل بيانات شخصية مهما بذل المتحكم من جهود في تصميم وتنفيذ آليات التجهيل، وبين التفسير المخفف الذي ينزع عن هذه البيانات صفة الشخصية بمجرد خضوعها لعملية التجهيل. ويأتي هذا الموقف متوافقاً مع مبدأ التوقع المعقول للمتحمك، الذي يقيّم طبيعة البيانات بناءً على القدرات الواقعية للمتعامل مع البيانات على إعادة الربط بالهوية

لكن المساهمة الأبرز لهذا الحكم تكمن في تأكيده على مبدأ نسبية تكيف البيانات كبيانات شخصية من عدمه، ومبدأ إطلاق الالتزامات الناشئة عن معالجة البيانات الشخصية، مما يقطع الطريق على أي محاولة للتحايل على هذه الالتزامات بالاعتماد على النسبية في التكيف. فالالتزامات الملقاة على عاتق المتحكم تمثل جوهر الحماية القانونية للبيانات الشخصية، وهي مرتبطة دوماً بالمتحكم، وتنشأ منذ بداية جمع البيانات ومعالجتها، ولا يمكن لأي تدابير تقنية لاحقة أن تنتقص من هذه الحقوق. ويعكس هذا التبلور لواجبات الشفافية الامتداد الطبيعي للأسس الفقهية التي أرسنها قضايا Sverige Tele^٢ و Breyer و Nowak، مما يجعل الحكم من أهم المساهمات وأكثرها استدامة في تطوير قانون حماية البيانات الشخصية في الاتحاد الأوروبي

قائمة المراجع

ثانياً: المراجع باللغة العربية

(١) الرسائل العلمية (Theses)

أحمد عبد العزيز محمد أبو الحسن، النظام القانوني لحماية البيانات الشخصية، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق جامعة الإسكندرية، ٢٠٢٢.

(٢) التشريعات (Legislation)

- ١- الإمارات العربية المتحدة، مرسوم بقانون اتحادي رقم (٤٥) لسنة ٢٠٢١ بشأن حماية البيانات الشخصية، ٢٠٢١.
- ٢- جمهورية مصر العربية، قانون رقم ١٥١ لسنة ٢٠٢٠ بإصدار قانون حماية البيانات الشخصية، ٢٠٢٠.

(٣) المنشورات (Publications)

- ١- الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي، الدليل الاسترشادي لإتلاف البيانات الشخصية وإخفاء الهوية والترميز، (s.l)، (s.n)، ٢٠٢٤.

2nd English references:

(1) (Books)

- 1- Craig P, EU Administrative Law (OUP ٢٠١٨)
- 2- Council of Europe and European Union Agency for Fundamental Rights, Handbook on European data protection law: 2018 Edition (Council of Europe 2018)
- 3- Custers B and others (eds), EU Personal Data Protection in Policy and Practice (Information Technology and Law Series vol 29, Springer 2019)
- 4- Dibble S, GDPR For Dummies (John Wiley & Son 2019)
- 5- Hartzog W, Privacy's Blueprint: The Battle to Control the Design of New Technologies (Harvard University Press 2018)
- 6- Kazemi R, General Data Protection Regulation (GDPR) (Tredition 2018)

- 7- Klausner M and Golla S, 'Reasonable Expectations of Data Protection in Telerehabilitation-A Legal and Anthropological Perspective on Intelligent Orthoses' in R Leenes and others (eds), Data Protection and Privacy: The Age of Intelligent Machines Computers, Privacy and Data Protection (Bloomsbury 2017)
- 8- Leenes R and others (eds), Data Protection and Privacy: The Age of Intelligent Machines, Computers, Privacy and Data Protection (Bloomsbury 2017)
- 9- Wright D and de Hert P (eds), Privacy Impact Assessment (Law, Governance and Technology Series vol 6, Springer 2012)

(2) (Periodicals)

- 10- Custers B and others (eds), EU Personal Data Protection in Policy and Practice (Information Technology and Law Series vol ٢٩, Springer ٢٠١٩)
- 11- Wright D and de Hert P (eds), Privacy Impact Assessment (Law, Governance and Technology Series vol ٦, Springer ٢٠١٢)

(2) (Legislation & Treaties)

- 1- Charter of Fundamental Rights of the European Union [2012] OJ C326/391
- 2- Treaty on the Functioning of the European Union (Consolidated Version) [2012] OJ C326/47
- 3- Regulation (EU) 2016/679 of the European Parliament and of the Council of 27 April 2016 on the protection of natural persons with regard to the processing of personal data and on the free movement of such data (General Data Protection Regulation) [2016] OJ L119/1
- 4- Regulation (EU) 2018/1725 of the European Parliament and of the Council of 23 October 2018 on the protection of natural persons with regard to the processing of personal data by the Union institutions, bodies, offices and agencies and on the free movement of such data

(3) (Cases)

- 1- Breyer v Germany Case C-582/14 [2016] OJ C 475/3
- 2- European Data Protection Supervisor v Single Resolution Board Case C-413/23 P EU:C:2025:645
- 3- Nowak v Commission App No 31848/96 (ECHR, 11 February 2010)
- 4- Single Resolution Board v European Data Protection Supervisor Case T-557/20 EU:T:2023:26[^]

(4) (Publications & Decisions)

- 5- European Data Protection Supervisor, Decision on five complaints submitted by several complainants against the Single Resolution Board (Cases 2019947, 2019998, 2019999, 20191000 and 20191122) (24 November 2020) https://www.edps.europa.eu/system/files_de?file=2024-04/0395_2020-1174_001_redacted.pdf accessed 11 November 2025

(5) (Websites)

- 1- Court of Justice of the European Union, ‘Court of Justice of the European Union (CJEU)’ (CJEU) https://european-union.europa.eu/institutions-law-budget/institutions-and-bodies/search-all-eu-institutions-and-bodies/court-justice-european-union-cjeu_en accessed 11 November 2025
- 2- Court of Justice of the European Union, ‘General Court – Overview and Jurisdiction’ (Curia) https://curia.europa.eu/jcms/jcms/Jo2_7033/ accessed 10 November 2025
- 3- Court of Justice of the European Union, ‘Press release No 117/25’ (Curia, 11 October 2025) <https://curia.europa.eu/jcms/upload/docs/application/pdf/2025-09/cp250117en.pdf> accessed 11 October 2025
- 4- European Central Bank, ‘ECB determined Banco Popular Español S.A. was failing or likely to fail’ (Press Release, 7 June 2017) <https://www.bankingsupervision.europa.eu/press/pr/date/2017/html/ssm.pr170607.en.html> accessed 8 November 2025

- 5- European Data Protection Supervisor, 'About EDPS' (EDPS) https://www.edps.europa.eu/about-edps_en accessed 6 November 2025
- 6- NIST, 'Identifier' (NIST Glossary) <https://csrc.nist.gov/glossary/term/identifier> accessed 6 November 2025
- 7- Single Resolution Board, 'Banco Popular "right to be heard" process: update' (SRB) <https://www.srb.europa.eu/en/content/banco-popular-right-be-heard-process-update> accessed 6 November 2025
- 8- Single Resolution Board, 'Banco Popular Español Resolution: the SRB, having received the final "Valuation 3" report...' (SRB) <https://www.srb.europa.eu/en/content/banco-popular-espanol-resolution-srb-having-received-final-valuation-3-report-preparing> accessed 8 November 2025
- 9- Single Resolution Board, 'Single Resolution Board (EU institution)' (European Union) https://european-union.europa.eu/institutions-law-budget/institutions-and-bodies/search-all-eu-institutions-and-bodies/single-resolution-board-srb_en accessed 6 November 2025
- 10- Technology Law, 'Pseudonymised Data is Not Permission to Share (SRB–EDPS C413/23 P)' (Technology Law Blog) <https://www.technologylaw.ai/p/pseudonymised-data-is-not-a-permission-to-share-srb-edps-c-413-23-p> accessed 6 Novem